معهد التخطيط القومي

الاصلاح الاقتصادى ومؤشرات البطالة والدور المرتقب للصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة

الاشراف

ا.د /فتحى الحسينى خليل

مدير مركز التخطيط الصناعى

بمعهد التخطيط القومى

الباحث

عبد الحميد احمد محمد بده

دبلوم ١٩٩٦

اعوذ بالله من الشيطان الرجيـــم

بسم الله الرحمن الرحيم

((ان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم))

" صدق الله العظيـــم "

سوره الرعد آيه ١١

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مجلس إدارة المعهد القومى للتخطيط لما بذلوه من جهد فائق فى توفير الإساتذه الافاضل خبراء العلم والمعرفة فى شتى العلوم والذى كان لهم عظيم الاثر فى ثقل تلك المهارت المختلفة وكذلك أقدم وافر الشكر إلى ادارة التدريب بالمعهد وأسرة المكتبة وأخص بالشكر السيد الاستاذ الدكتور/ فتحى الحسينى المشرف على البحث لحسن رعايتة و التوجيه فى أداء هذا العمل.

كما أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى إلى السيد المهندس وكيل أول وزارة الآنتاج الحربى ورئيس قطاع التدريب المهندس /محمود حسن سيد رجب لما والاه من توجبة ورعايه طوال فترة الدراسه واعداد البحث وختاما نرجو من الله التوفيق فى رفع شأن وطننا العظيم .

مهندس/ عبد الحميد احمد محمد بده

مقدمـــة

إن الاسباب التى أدت الى اندلاع أزمة الديون الخارجية للدول النامية عام ١٩٨٢ لها مايبررها حيث كانت هذه الدول تستطيع أن تصل الى أسواق النقد الدولية والحصول على القروض عندما كانت البنوك التجارية الدولية متخمة بالسيولة النقدية وذلك فى غضون فترة قصيرة جدا ولكن تغيرت الامور تماما عندما امتنعت بعض دول امريكا اللاتينية عن دفع أعباء ديونها الخارجية ما سبب ذعر لدى الدائنيين الرئيسين والبنوك التجارية الخارجية وبدأت تراجع نفسها وتمنع القروض عن الدول النامية وقد زادت الامور تعقيدا عندما ظهرت الآثار السلبية لسياسات الاقتراض الخارجى حيث تفاقمت أعباء خدمة الديون (لفوائد والاقساط) فاجتاحت الدول النامية ازمات هبطت فيها أسعار المواد الاولية التى تصدرها هذه الدول وزادت أسعار وارداتها واختلف موازين مدفوعاتها وتزايد العجز فى موازينها التجارية وتدهورت عملاتها الوطنية وازدادت معدلات التضخم - استدعى ذلك محاولة المزيد من الاقتراض الخارجى حتى تتمكن من الموازنة بين دفع أعباء الديون من ناحية وتمويل الواردات الضرورية من ناحية أخرى مما وضع هذه الدول فى مأزق لا هى قادرة على تأمين الحد الادنى من واردتها الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة) ولاهى قادرة على سداد أعباء الديون وبالتالى توقفت عن أحداث أو تحريك عملية التنمية وايجاد فرص عمل جديدة (لمخزون البطالة) مما عرض أسعار المواد الاولية التى تصدرها هذه الدول الى الهبوط وبالتالى الى عملية استنزاف شديدة وذلك لتمويل احتياجاتها مما أدى تدهور بالغ فى أسعار عملاتها الوطنية

، الأمر الذى وضع هذه الدول فى مأزق الذهاب الى نادى باريس ونادى لندن لطلب اعادة جدولة الديون وطرق ومواعيد سداد هذه الديون وهذه الجدولة مرتبطة بشروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادى والتكييف الهيكلى واصبحت القروض مشروطة بتطبيق هذه البرامج وسوف نستعرض فى الفصل الأول الأسباب والمبررات والاوضاع الاقتصادية فى مصر التى أدت الى دخول مصر فى زمرة الدول النامية ذات الديون الثقيلة لهذا كان لابد للآصلاح الاقتصادى وسنتعرض أيضا لاهداف ومكونات الاصلاح الاقتصادى ٠

ولما كان هذا الكم من المشكلات قد أتت ثمارها من اتكماش فى التنمية وعدم وجود فرص استثمارية حقيقة تبعتها عدم وجود فرص عمل مما أثرى المخزون من البطالة وتفاقمت المشكلة وأفرزت الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية وكذلك الامراض الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة وظهور انماط جديدة من الجريمة والارهاب وسنتعرض لهذه المشكلات وكذلك لأنواع البطالة فى الفصل الثانى بالتفصيل .

فكان لابد من موجه هذه المشاكل بالدعوة إلى عملية الخصخصة فى البداية سواء على مستوى المفكرين الاقتصادين او فى حالة التطبيق العملى فى الدول الصناعية لما رآه الاقتصاديون من حالة الركود الاقتصادى الشديد والكساد الدولى فى التجارة والمصحوب بنسبة تضخم عالية بسبب الهبوط المستمر فى معدل الربحية فى قطاعات الانتاج المختلفة وعجز الادخار المتحقق عن الاستثمار المنفذ إن وجد والعجز فى الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وذلك بالاضافة إلى الاسباب السابقة كانت بيروقراطية الإدارة الحكومية والاختلال الواضح فى الهياكل

المالية والإدارية وتدنى مستوى الإداء وانخفاض مستويات جودة المنتجات وتدهور الانتاجية .

للخروج من هذه الازمات هو المواجهة الحاسمة للمشكلات قبلت الحكومة مبدأ الخصخصة عند مفاوضتها للصندوق الدولى وبنك النقد الدولى وبدأت فى تطبيق بعض الترتيبات والاجراءات وكانت البداية بإصلاح وتنقية القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار وبدأت فى بيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محاولة لتوسيع قاعدة الملكية وكان المناداه بالسعى الجاد للتكيف المستمر مع البيئة وإحداث تطورات سريعة على المستوى العلمى والتدريبى فى إحداث تغييرات داخلية لمواجهة التغييرات البيئية المقبلة .

وقد أجمعت المنظمات المختلفة على اهمية التدريب باعتبارة أحد محاور التنمية الإدارية والفنية وان البشر هم حجر الاساس لأى مجتمع فلابد ان يعد الاعداد الجيد لمواجهة التغييرات الدولية وما سيسفر عنه الاصلاح الاقتصادى واتفاقيات الجاد - ويجدر بالاشارة هنا على الطفرة الاقتصادية التى إحدثتها دول شرق اسيا المسماة بالنمور الاسيوية ، والتى كان من اسباب نجاحها الهائل ايمانها الكامل بالمشروعات الصغيرة لما تلعبه المشروعات الصغيرة من دور حيوى فى خدمة الاقتصاد القومى لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الايدى العاملة والمساهمة بدور فعال فى الانتاج والنشاط الاقتصادى وذلك لأنها تستخدم فن انتاجى بسيط نسبياً يتمشى مع امكانيات الدول النامية وهى ايضاً تعمل على تخفيف حدة البطالة وسوف نستعرض فى الفصل الثالث أهم سمات الصناعات الصغيرة والدور التنموى الذى تلعبه هذه الصناعات وكذلك المشاكل التى تواجه هذه الصناعة والحلول المقترحة .